بيان رئيس الوفد الليبي، سعادة السفير حسن الصغير، وكيل وزارة الخارجية والتعاون الدولي، بشأن تقديم التقرير الوطني الثاني أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل يوم الأربعاء الموافق 13 مايو 2015

السيد رئيس مجلس حقوق الانسان
السيدات والسادة الحضور

يشرفنا أن نكون بينكم اليوم لتقديم التقرير الوطني الثاني لحالة حقوق الانسان في ليبيا في إطار الجولة الثانية لآلية الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتناول التطورات التي حدثت بعد الجولة الاولى من الاستعراض التي عقدت في نوفمبر 2010 ، وما تم تنفيذه من التوصيات التي قُبلت والتحديات التي واجهت ليبيا في تنفيذها.

بعد عملية الاستعراض الأولى مرت ليبيا بمرحلة تحول جذري في النظام السياسي باندلاع ثورة السابع عشر من فبراير 2011 والبدء في مرحلة انتقالية عقب إنهيار النظام السابق وإعلان التحرير في أكتوبر 2011. وليس بخاف أن المرحلة الانتقالية قد صاحبتها تحديات أمنية ومؤسساتية صعبة، وازدادت الأوضاع صعوبة مع ما تشهده ليبيا في هذه الفترة من مخاطر أمنية وأزمة سياسية ضاعفت من حجم التحديات التي تواجهها في ميدان حقوق الانسان، حيث نواجه خطر أعمال الإرهاب وانتشار السلاح واستخدامه خارج مؤسسات الدولة الشرعية، والعنف المسلح الذي يؤثر سلباً على الوضع الانساني في صورة نازحين ومهجرين وتعطل للخدمات العامة للمواطنين، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والتعليم في العديد من المدن والمناطق.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي قدمت الدعم لليبيا حكومة وشعبا في المحافل الدولية وفي كافة المجالات. واغتنم الفرصة كذلك لتقديم الشكر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل) ورئيسها السيد برناندينو ليون للجهود المبذولة من أجل إنجاح الحوار والخروج بالبلاد من أزمتها الراهنة، ونأمل أن يتحقق ذلك بصورة عاجلة تفادياً لحدوث مزيد من الانهيار لمؤسسات الدولة الشرعية ومزيد من المعاناة الانسانية والتمزق للنسيج الاجتماعي للشعب الليبي.

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير لمجلسكم الموقر والمفوضية السامية لحقوق الانسان لتقديم الدعم الفني لليبيا في مجال حقوق الانسان، بما في ذلك المساعدة في التحضير لعملية الاستعراض من حيث إعداد الوثائق اللازمة للاستعراض والمشاركة البناءة فيها. ونود أن نشكر كافة الجهات المحلية والدولية التي ساهمت في تقديم الدعم التقني في تنفيذ التوصيات المقبولة، وخصوصاً بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبقية المنظمات والوكالات الدولية العاملة في ليبيا. كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى وفود الدول التي قدمت تساؤلات مسبقة في هذه الجولة وهي : التشيك، هولندا ،سلوفينيا، السويد، المملكة المتحدة، كينيا، ليختنشتاين، المكسيك، وسنتولى الإجابة عن تساؤلاتها في سياق هذا العرض للتقرير الوطني.

ومن المهم الإشارة إلى أنه خلال عملية الإستعراض الأولى في نوفمبر 2010 م، تم قبول (66) توصية من أصل (120)، رفض منها (24) وأحيل منها للدراسة (30) توصية. وعقب ثورة فبراير 2011 م، تمت مراجعة التوصيات بشفافية وروح بناءة تعكس الالتزام الراسخ لليبيا بآلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد نتج عن ذلك قبول كافة التوصيات المحالة للدراسة عدا واحدة تم قبولها جزئيا، وقبول التوصيات المرفوضة عدا أربع، ليصبح عدد التوصيات المقبولة (115) وقبول واحدة جزئيا. ومما يؤسف له أنه لم يتم تنفيذ بعض التوصيات المقبولة بالصورة المطلوبة، خاصة تلك التي تتطلب توفر مستوى معين من الاستقرار أمنياً ومؤسساتياً، الأمر الذي نتوقع إدراكه وتفهّمه من الجميع، حيث مرت ليبيا بمرحلة انتقالية حساسة شهدت تحديات أمنية وسياسية مازالت تداعياتها السلبية ماثلة حتى الأن على الوضع الانساني وحالة حقوق الانسان.

ولاشك في أن لذلك علاقة مباشرة بالتركة السلبية لسياسات وممارسات الحكم الدكتاتوري الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، وأدت إلى حرمان الشعب الليبي من الاستفادة من ثرواته وموارده الاقتصادية في بناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة في مختلف المجالات بما في ذلك مجالات التعليم والصحة وتحسين مستوى المعيشة، مما أثر سلبا على تمتع قطاعات واسعة من الشعب الليبي بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما على صعيد الحقوق المدنية والسياسية، فقد شهدت البلاد انتهاكات جسيمة من قبل النظام السابق عبر ممارسة أسلوب القمع وأعمال تصفية للمعارضين السياسين وقمع حرية الرأي ومنع التعددية السياسية وتغييب مفهوم المواطنة ليحل محله الولاء للنظام، فضلا عن عديد الجرائم الشنيعة التي تم ارتكابها ومن أبرزها قتل أكثر من 1270 سجين عام 1996 فيما يعرف بمذبحة سجن أبوسليم. وقد كان لذكرى هذه المذبحة دورا

كبيرا في اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011 عندما نظمت تنسيقية أسر ضحايا مذبحة أبوسليم مظاهرات سلمية في بنغازي، ثم امتدت الاحتجاجات لتشمل مدن أخرى، بما في ذلك العاصمة طرابلس.

وقد تمت مواجهة هذه المظاهرات بشراسة من طرف قوات النظام السابق، ونتج عن ذلك سقوط المئات من الشهداء، واستمرت المواجهات الدامية بين الثوار والقوات الموالية للقذافي التي ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. وتمثل رد فعل المجتمع الدولي في إصدار مجلس الأمن للقرار 1970 المؤرخ 26 فبراير 2011 الذي أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ثم أصدر المجلس القرار 1973 الذي أنشاء منطقة الحظر الجوي ونص كذلك على حماية المدنيين في ضوء استمرار الجرائم وممارسات القمع التي ارتكبتها قوات القذافي، واستخدامه خطاب التهديد والوعيد، وقد استمرت المواجهات مع الثوار وبدعم من قوات التحالف الدولي إلى حين تاريخ إعلان التحرير في 23 أكتوبر 2011 .

وبعد فترة قصيرة من ذلك وفي بادرة لتأكيد التعاون مع الآليات الدولية المعنية بتعزيز احترام حقوق الانسان، قامت ليبيا في مارس 2012 بتوجيه دعوة مفتوحة لأصحاب الإجراءات الخاصة، وقبلت طلبات زيارة مقدمة من بعض أصحاب الإجراءات الخاصة إلا أن الزيارات لم تتم على الرغم من موافقة السلطات الليبية. ومن ذلك قبول طلبات زيارة مقدمة من الفريق العامل المعني بالإحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بالاختفاء القسري، والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير، كما تم توجيه دعوة رسمية إلى السيد المفوض السامي لحقوق الانسان. ونتطلع إلى إتمام هذه الزيارات.

وقبل أن نتناول التطورات التي جرت على الصعيدين التشريعي والتنفيذي في ميدان حقوق الانسان، نود تركيز الاهتمام على مسألة مهمة وتعتبر رئيسية في إدراك جسامة التحديات التي تواجه ليبيا في مختلف محاور حقوق الانسان التي سنتناولها في سياق هذا العرض. وهذه المسألة تتمثل في علاقة التأثير المباشرة بين ضرورات تحقيق الأمن والاستقرار من جهة وتحسين حالة حقوق الانسان من جهة أخرى. فإلى جانب تركة النظام السابق المتمثلة في ممارسات الاستبداد والفساد دخلت ليبيا مرحلة انتقالية مليئة بالتحديات الأمنية خاصة انتشار السلاح واستخدامه خارج إطار المؤسسات الشرعية للدولة، وتنامي خطر المجموعات الارهابية والإجرامية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود والمرتبطة بالمخدرات والهجرة غير المشروعة، الأمر الذي انعكس سلباً على حالة حقوق الانسان وسيادة القانون ممثلاً في استهداف مسؤولين سياسيين

وعسكريين ونشطاء وحقوقيين بالقتل أو التهديد به والخطف والتعذيب لمجرد الإنتماء القبلي والسياسي والفكري والقيام بأعمال إعدام خارج إطار القضاء. هذا فضلاً عن أعمال القصف العشوائي الذي تقوم بها التنظيمات الإرهابية كتنظيم داعش وجماعة أنصار الشريعة التي طالت المدنيين، التي كان آخر ضحاياها مقتل ثلاثة أطفال أشقاء من عائلة أوبوجلدين.

وللأسف لم تتلق ليبيا الدعم الدولي المطلوب لمواجهة هذه المخاطر والتحديات، لاسيما مع اندلاع الازمة السياسية التي شهدتها البلاد في الشهور الاخيرة واستغلالها من قبل التنظيمات الارهابية والمجموعات الاجرامية الأخرى في تحقيق أجندتها المدمرة. وساهم ضعف الدعم الدولي في إرباك المشهد السياسي والأمني في ضوء التنامي المتسارع لأنشطة التنظيمات الارهابية وأنشطة المجموعات الاجرامية وهذا ما زاد الأمر تعقيداً.

ولا شك فإن التحديات المذكورة تتطلب تكاثف الجهود على المستوى الوطني وتقديم الدعم الدولي والإقليمي الفعّال للمؤسسات الشرعية للدولة الليبية وفق نهج منسق يحفظ سيادة الدولة وسلامة أراضيها، من أجل دعم الجهود الوطنية لتحقيق الإستقرار السياسي والأمني ووضع برنامج فعّال لنزع السلاح المنتشر بصورة عشوائية، واتخاذ خطوات جادة على صعيد بناء المؤسسات خاصة مؤسستي الجيش والشرطة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على كافة مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأعود الأن إلى عرض أبرز التطورات على الصعيدين التشريعي والتنفيذي في مجال حقوق الانسان، وأشير إلى الإعلان الدستوري المؤقت الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 3 أغسطس 2011، حيث أكدت المادة الثانية من الباب الأول على أن تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي مدني ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي للسلطة. واختص الباب الثاني بالحقوق والحريات العامة، ومن بين المواد الهامة التي تضمنها ما يتعلق بضمان الحقوق اللغوية والثقافية لكافة مكونات المجتمع الليبي، بما في ذلك الأمازيغ والتبو والطوارق (المادة الأولى) ، كذلك التزام الدولة بصيانة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعمل على إصدار تشريعات جديدة تضمن الحقوق والحريات بما في ذلك الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، والحق في السكن والتملك، والحق في المحاكمة العادلة وفق الضمانات القانونية، والحق في الحياة وحرية التنقل، وتجريم التعذيب، والحق في حرية التعبير، وحرية البحث العلمي والاتصالات، وحرية الصحافة

والإعلام، وحرية التظاهر والإعتصام السلمي، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات (المادة السابعة)، وغيرها من الحقوق.

ونص الإعلان الدستوري كذلك على ضمان حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، ورعاية النَشء والشباب وذوي الإحتياجات الخاصة (المادة الخامسة). وحددت المادة (30) الجدول الزمني للمسار الإنتقالي الذي تستغرق مدته 18 شهراً ويبدأ فور الإطاحة بالنظام السابق، وقد جرت تعديلات عديدة على المادة المذكورة من الإعلان نظراً لظروف استثنائية فرضتها بعض التحديات التي واجهت التحول الديمقراطي والعملية الدستورية.

وفيما يتعلق بالتساؤلات المسبقة المقدمة من وفود كل من تشكيا والمكسيك والمملكة المتحدة بخصوص عملية صياغة الدستور، فقد تم تشكيل هيئة صياغة الدستور باعتبارها خطوة رئيسية هامة في المسار الانتقالي والديمقراطي عموماً، وعلى صعيد دسترة الحقوق والحريات على وجه الخصوص لاسيما ضمان حقوق المرأة والفئات الضعيفة وكافة المكونات الثقافية واللغوية للمجتمع الليبي.

وقد باشرت الهيئة مهامها بتاريخ 21 أبريل 2014 ، و قامت في 24 ديسمبر 2014 بعرض مسودة لمقترحات الدستور بهدف إثراء النقاش حولها بين المختصين والمهتمين وممثلي المجتمع المدني من أجل الحصول على آراء يمكن الاستعانة بها في صياغته . ونحن على قناعة بأن عملية صياغة الدستور تتطلب توفير الظروف الملائمة لاسيما على الصعيد الأمني وعلى صعيد تحقيق المصالحة الوطنية المرتبطة أيضا بتحقيق العدالة الانتقالية، وذلك حتى نضمن تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مختلف فئات المجتمع الليبي.

وعلى صعيد المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، تم إنشاء المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الانسان بموجب القانون رقم 5 لسنة 2011 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي واستنادا لمبادئ باريس بشأن الهيئات الوطنية لحقوق الانسان. ويهدف المجلس إلى حفظ وتعزيز الحريات العامة والدفاع عنها، ورصد وتوثيق الانتهاكات، ودعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني. ويصدر تقريرا سنوياً وآخر نصف سنوي عن نشاطاته.

وفي سياق تشجيع نشاط منظمات المجتمع المدني، وفي رد على ماورد من توصيات وتساؤلات مسبقة بالخصوص، فقد تم إنشاء مفوضية المجتمع المدني بموجب القرار رقم (649) لسنة 2013 الصادر عن مجلس الوزراء والمعدل للقرار رقم (12) لسنة 2012 بشأن إنشاء مركز دعم منظمات المجتمع المدني. وتختص المفوضية بتسجيل منظمات المجتمع المدني واعتماد نظمها الأساسية ومتابعتها في أداء مهامها وفقا للتشريعات النافذة. وتقدم الدعم الفني واللوجستي والتقني والمشورة لمنظمات المجتمع المدني حيث فاق عدد المنظمات المسجلة بها حتى الأن الـ 3000 منظمة. وتقوم المفوضية كذلك بتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني الدولية التي ترغب في العمل بليبيا. وتواجه منظمات المجتمع المدني في الفترة الأخيرة صعوبات كبيرة في إنجاز مهامها في ظل المخاطر الأمنية التي تعاني منها العديد من المدن والمناطق الليبية، وخاصة تهديدات المجموعات الإرهابية والإجرامية.

فيما يتصل بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وفي رد على ما ورد من تساؤلات من وفدي التشيك وهولندا بالخصوص، فقد تم إصدار العديد من التشريعات والقرارات، ومن ذلك القانون رقم (29) لسنة 2013 م بشأن العدالة الانتقالية الذي ألغى القانون رقم (17) لسنة 2012 وحل محله، وأنشئت بموجب القانون هيئة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية وصندوق دعم الضحايا، وكذلك هيئة لرد المظالم.

وصدر القرار رقم (57) لسنة 2013 م بشأن إرجاع المهجرين من مناطق باطن الجبل. والقرار رقم (123) لسنة 2013 م بشأن وضع خارطة طريق لحل النزاعات القائمة بين بعض المدن الليبية، حيث كُلف النائب العام بتشكيل لجنة لاستلام الشكاوى وأسماء المتهمين في قضايا حرب التحرير، على أن تقوم الحكومة بإصدار قائمة المتهمين من قبل النائب العام تحدد مواعيد آليات عودة النازحين إلى مناطقهم تحت إشراف الجيش الليبي.

وعلى صعيد العمل الجاري لتحقيق تقدم في المجالات المتصلة بالحقوق السياسية والمدنية، تم إصدار القانون رقم (29) لسنة 2012 م بشأن الحق في تأسيس الاحزاب والانتساب اليها، والقانون رقم (65) لسنة 2012 م بشأن تنظيم حق التظاهر السلمي. والقانون رقم (10) لسنة 2013 م بشأن تجريم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز. والقانون رقم (11) لسنة 2013 م بشأن تعديل مواد في قانون العقوبات والإجراءات العسكرية ويخص عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية،

والقانون رقم (50) لسنة 2012 بشأن تعويض السجناء السياسيين . كما أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (39) لسنة 2012 م بشأن تشكيل لجنة تسمي اللجنة الدائمة لمتابعة وضع حقوق الإنسان في ليبيا يكون مقرها وزارة العدل.

ولاشك في أن مختلف القوانين والقرارات المشار إليها تعتبر داعمة لمجال حقوق الانسان وتمثل إطاراً تشريعياً هاماً لتحقيق المزيد من الخطوات الإيجابية في مجال حقوق الانسان إذا ما توفرت ظروف أكثر ملائمة لتنفيذها.

وعلى صعيد العمل الجاري لتحقيق تقدم في بعض القطاعات الهامة المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التطلعات التي عبرت عنها ثورة السابع عشر من فبراير تتجاوز بكثير سقف التوصيات التي سبق قبولها في جولة الاستعراض الأولى، الأمر الذي عكس مدى الشعور بالحرمان الذى كان سائداً لدى قطاعات واسعة من الشعب الليبي إزاء سياسات النظام السابق وممارسات الفساد المصاحبة لها التي أعاقت الاستفادة من موارد البلاد في بناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة في مختلف المجالات بما في ذلك تطوير قطاعات التعليم والصحة والإسكان مما أثر سلبا على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى هذا الأساس تم العمل بعد الثورة على اتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة للشعب الليبي ومن ذلك صدور قرار برفع الحد الأدنى للأجور للعاملين في الدولة وكذلك رفع الحد الأدنى للمعاشات الضمانية والأساسية. وفي إطار التنمية الأسرية تم تأسيس صندوق دعم الزواج الذي يهدف إلى مساعدة المقبلين على الزواج. وتم إصدار القانون رقم (63) لسنة 2012 م بشأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد. كما تم إصدار القانون رقم (18) لسنة 2013 م بشأن حقوق المكونات الثقافية واللغوية.

وبشأن الحق في التعليم، فلم يبد النظام السابق الاهتمام المطلوب لقطاع التعليم. فعلى الرغم من توفير ميزة التعليم المجاني وإلزاميته في مرحلة التعليم الأساسي وإتاحة المجال لقطاع التعليم الخاص إلا أنه لم يتم التركيز على تحسين جودة التعليم من حيث مواكبته للتطورات الحاصلة في المواد والمناهج التربوية والتعليمية في مختلف مجالات العلم والمعرفة. وبناء على قرار مجلس الجامعة العربية رقم 391 لسنة 2007 الذي نص على وضع خطة عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة 2009 ـ 2014، وأصدرت فيما بعد اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان توصيات تم على أساسها دراسة ملامح الخطة والبحوث التربوية وتم تخصيص مادة دراسية تتضمن مفاهيم حقوق الإنسان في

جميع المراحل الدراسية. وتم بتاريخ 9 فبراير 2014 وضع خطة وطنية لتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان.

ونتيجة للظروف والتحديات الصعبة التي تشهدها ليبيا في المرحلة الانتقالية لم تتحقق العديد من الطموحات، وتم الانشغال بمعالجة التداعيات الناتجة عن الأحداث الأمنية الاستثنائية لاسيما إلحاق الطلاب النازحين إلى أقرب مدرسة من أماكن سكناهم. وتم استحداث مكتب شؤون النازحين بوزارة التربية والتعليم، وبلغ عدد الطلاب النازحين في مرحلة التعليم الاساسي 1919 طالب و285 طالب في مرحلة التعليم الثانوي من 13 مخيم للعام الدراسي 2014 - 2013م . وتم كذلك إنشاء مدرسة خاصة بالأطفال المصابين بالأورام بمستشفى طرابلس الطبي ويبلغ عدد الملتحقين بها حوالي 47 تلميذ.

وبشأن المكونات الثقافية واللغوية في مجال التعليم، أصدر المؤتمر الوطني القانون رقم (18) لسنة 2013 بشأن حق المكونات الثقافية واللغوية، حيث تم تكليف مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم بإدراج مادة اللغة الامازيغية ضمن الخطة الدراسية للصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي للمناطق الناطقة بها.

وفي مجال الرعاية الصحية، تتولى الدولة الليبية تقديم الخدمات الصحية مجانا للمواطنين وبناء وصيانة المستشفيات والعيادات وتوفير الاطقم الطبية والطبية المساعدة والأجهزة والمعدات والأدوية بشكل دائم ومستمر .

ويتم تقديم خدمات الرعاية الصحية من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية والعيادات المجمعة التي تغطي كافة مناطق البلاد، إضافة إلى مراكز مكافحة الامراض السارية بالمدن الرئيسية. كما تساهم العيادات الخاصة هي الأخرى في تقديم الخدمات العلاجية. ويعتبر البرنامج الوطني للتطعيم من بين أفضل البرامج في أي إقليم ، فهذا البرنامج تمكن من استئصال مرض شلل الأطفال في ليبيا، والسيطرة على مرض الحصبة، حيث بلغت نسبة معدلات التغطية بالتطعيمات في ليبيا أكثر من 95 %، ووضع ليبيا من بين الدول الخالية من الأوبئة والأمراض السارية، كم تم وبشكل نهائي في ليبيا القضاء من شلل الأطفال، فلا وجود لهذا المرض في ليبيا منذ أكثر من 25 سنة، وهو ما أكدته منظمة الصحة العالمية، حيث أعلنت أن ليبيا منطقة خالية من مرض شلل الأطفال .

وعلى الرغم مما تقدم، فقد شهد النظام الصحي في ليبيا تدهوراً مستمراً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي لعدة أسباب من أهمها:

- العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا ابتداء من عام 1992.
- مغادرة عدد كبير من الكوادر الطبية الوطنية للبلاد بسبب ممارسات النظام السابق القمعية والظروف المهنية والإقتصادية السيئة.. ونظرا للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد حاليا فقد شهد قطاع الصحة إنهيار شبه تام.

السيد الرئيس
السيدات والسادة الحضور

لا ريب أن ليبيا تواجه تحديات صعبة تقف عائقاً أمام ما نصبو إلى تحقيقه في ميدان تعزيز حقوق الانسان وسيادة القانون، وهي تحديات تتطلب دعما فعالاً وملموساً من المجتمع الدولي، ومن أبرزها :

1 - **المخاطر الأمنية المرتبطة بتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية**، حيث تعاني ليبيا من توسع نشاط هذه التنظيمات بمختلف مسمياتها وما ترتكبه من جرائم وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها ما قام به ما يسمى زوراً بتنظيم الدولة الإسلامية داعش من جرائم شنيعة استهدفت ضحايا ليبيين وغيرهم من جنسيات أخرى. وفي رد على ما طرح من تساؤلات حول الدعم الدولي المطلوب لمواجهة الإرهاب في ليبيا، **وخاصة التساؤل المطروح من وفد كينيا**، فإننا نؤكد على أن الأمر يستدعي العمل بصورة عاجلة على دعم المؤسسات الأمنية من خلال تزويدها بالإمكانيات والمعدات اللازمة والتعاون الأمني والاستخباراتي لمواجهة هذه الظاهرة الغريبة على المجتمع الليبي والدين الإسلامي، آخذين في الاعتبار توسّع الأنشطة الإجرامية لهذه التنظيمات الإرهابية حيث لم تعد تنحصر في مناطق بعينها، ونحن ندين بشدة أنشطتها أينما وجدت.

2 - **انتشار السلاح واستخدامه خارج مؤسسات الدولة الشرعية**، الأمر الذي ساهم في حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان طالت مسؤولين وأيضاً المدافعين عن حقوق الانسان، وأثر سلباً على عمل مؤسسات القانون والقضاء في العديد من المدن والمناطق.

وفي رد على تساؤلات وفدي السويد والمملكة المتحدة حول حماية المدافعين عن حقوق الانسان فإن قدرات المؤسسات الأمنية في الوقت الحالي تعتبر متواضعة بسبب محدودية إمكانياتها في ضوء الانتشار العشوائي للسلاح ونشاط المجموعات الإجرامية

المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة، الأمر الذي يتطلب بصورة عاجلة دعم الدولة الليبية في بناء مؤسساتها الأمنية وتعزيز قدراتها في حفظ الامن وفرض النظام وفي وضع وتنفيذ برنامج فعّال لنزع السلاح وحل المجموعات المسلحة وإعادة إدماج أفرادها في الحياة العامة، مما سيساهم في فرض الأمن وإعادة والاستقرار وتفعيل نظام العدالة بالصورة المناسبة ومن تم محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات وعدم إفلاتهم من العقاب، وهذا سيساهم بدوره في عودة المهجرين والنازحين وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 ـ **عودة النازحين والمهجرين**، وهي مسألة ترتبط بما سبقها من حديث عن التعامل مع مشكلة انتشار السلاح واستخدامه خارج سلطة الدولة. جدير بالاشارة إلى أن العنف المسلح في الفترة الأخيرة قد تسبب في نزوح الألاف من السكان، الأمر الذي ضاعف من حجم التحديات التي تواجه الحكومة المؤقتة التي عليها أن تتعامل أيضاً مع ملف المهجرين في دول الجوار. وقد اتخذت الحكومة المؤقتة بعض الإجراءات المتعلقة بحصرهم وتقديم بعض المعالجات المتعلقة بتغطية نفقات السكن والدراسة والإعاشة، وهي إجراءات محل متابعة من وزارة الشؤون الاجتماعية.

3 ـ **الهجرة غير الشرعية**، إن هذه الظاهرة تلقي بثقلها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لليبيا باعتبارها بلد عبور وليست مصدرا للهجرة، بالتالي فإن مسؤولية التصدي لهذه الظاهرة لا تقع على ليبيا بمفردها وإنما تتطلب تظافر الجهود الإقليمية والدولية معاً، مع ضرورة إدراك أن هذه المسألة تتأثر بصورة مباشرة بتردي الوضع الأمني وضعف سيطرة مؤسسات الدولة الشرعية على كافة أراضيها، وبالتالي على المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي انتهاج المعالجة الموضوعية والجذرية لهذه الظاهرة، وأن تتخذ إجراءات ملموسة بشأن دعم مؤسسات الدولة الشرعية بتقديم المساعدة التقنية والتزويد بالمعدات والمستلزمات خاصة المتعلقة بالإيواء ومراقبة الحدود والإنقاذ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مساعدة الدولة الليبية في بسط سيطرتها على كامل إقليمها البري والبحري.

السيد الرئيس،

ليس بخاف أن ليبيا تمر بمرحلة مفصلية في مسارها الانتقالي والديمقراطي وعليها المضي قدما لاستكمال هذا المسار، وذلك استجابة للتطلعات المشروعة للشعب الليبي في بناء دولة المؤسسات التي تحترم فيها حقوق الانسان والحريات الأساسية وتصان فيها

كرامة الإنسان وينعم فيها سكانها بالأمن والاستقرار والتنمية والازدهار. وللوصول إلى هذه الغاية النبيلة لا بد من الدفع قدما لانجاح جهود الحوار الجاري من أجل الخروج من الأزمة السياسية ودعم بناء مؤسسات الدولة للتعامل بفعالية مع التحديات الراهنة، الأمر الذي سيساهم في تعزيز احترام حقوق الانسان وفرض سيادة القانون ومواصلة إجراءات العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي.

هذه هي الرسالة الرئيسية التي نود توجيهها للمجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل) التي نجدد شكرنا لها ولرئيسها السيد برناندينو ليون على الجهود المبذولة في تقديم الدعم السياسي والمساعدة التقنية اللازمة في هذه المرحلة الهامة، سيما وأن طبيعة التحديات الماثلة أمامنا تفوق قدرة أية دولة على مواجهتها بمفردها.

وقبل أن أتوقف في هذه المرحلة من العرض، أود أن أجدد الشكر للفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة، وأشير إلى أنه رغم الظروف الصعبة التي تمر بها ليبيا في الفترة الأخير فقد تم إنجاز التقرير الوطني لليبيا والانخراط في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك لتأكيد التزام ليبيا التام بآلية الاستعراض وحفاظاً على جداولها المقررة لدورتها الثانية، فضلاً عن الرغبة الصادقة في الحصول على تفاعلكم البنّاء معنا من أجل مواجهة التحديات والصعوبات الراهنة في مجال حقوق الانسان.

وأود هنا أن أتوجه بالشكر إلى كافة الجهات الوطنية التي ساهمت في عملية الاستعراض هذه لاسيما وزارة العدل التي تمثلها في هذه الجلسة المستشارة سحر بنون، وكيلة شؤون حقوق الانسان، وكذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تمثلها هنا السيدة زهاء سليمان وكيلة شؤون المرأة والطفل، وأيضاً المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الانسان الذي يمثله هنا السيد عصام الماوي رئيس المجلس. هذا إلى جانب مساهمة وزارة الخارجية والتعاون الدولي والبعثة الليبية الدائمة بجنيف.

ويرحب وفدنا بمداخلات الوفود باعتبارها فرصة لتبادل الأفكار التي نؤمن بأنها ستسهم بصورة بناءة في الجهود الوطنية المخلصة لتعزيز احترام حقوق الانسان وسيادة القانون.

وشكراً السيد الرئيس،،

Asst Dr. Hassan Alsaqh